الامين العام المساعد في حديث لـ «منتدى الأيام» :

علينا أن ننتقل إلى الحكم المحلي للحفاظ على السلطة المركزية

اكد الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد ان مبادرة الرئيس لتطوير النظام السياسي هي البداية لانطلاقة شعبنا لمستقبل أفضل في ظل حكم محلي قادر على تحقيق نهوض تنموي يضمن عدم تعرض الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية لأية هزات مستقبلية...واضاف: ان أمام الاحزاب والتنظيمات السياسية ١٦ شهراً على موعد الانتخابات البرلمانية وعليها ان تتفق على التعديلات الدستورية وبقية القضايا الاخرى، وانه بدون الحوار ستفقد الاحزاب وظيفتها والهدف الذي وجدت من أجله..محذراً من القراءات الخاطئة لمضمون مبادرة رئيس الجمهورية والتي تحاول ان توصل اليمن الى نفس المنطقة التي وصلت اليها «حماس» و«فتح».

مؤكداً ان ماجرى في عدن مؤخراً يعيق عملية الاستثمار.. مشيراً إلى أن الاعتصامات في منطقة معينة او في ثلاث او خمس لاتحل المشكلات..

ولدى اليمن مشاكل عديدة ويجب افراغ الطاقات وتسخير الجهود لمعالجة تلك المشكلات..

جاء ذلك في حديث الامين العام المساعد لمنتدى «الايام» بعدن الاربعاء الماضي..

• «الميثاق» تعيد نشر نص حديث الشيخ سلطان البركاني الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام .. نظراً لأهميته.. والذي استهله قائلاً:

مستقبلنا الأفضل يبدأ من مبادرة الرئيس

بداية يسعدني ان احضر هذا المنتدى الذي تابعته كثيراً وسمعت عنه وتربطني بالناشرين علاقات ود قبل أن انتمي إلى العمل الاعلامي في المؤتمر، بل لا ابالغ إن قلت إن قناعاتي بحرية «الأيام» والتزامها بهذا المبدأ هو متأصل ولا يمكن أن ينازعني فيه أي منازع، وازدادت رغبتي في المجيء إلى هنا بعد مقيل ضمني مع الاستاذ هشام في مقيل فخامة الأخ الرئيس ناقشنا فيه ماذا يتم في هذا المنتدى، وكما قلت زادني رغبة في المجيء فجاءت فرصة اجازة عيد الفطر المبارك التي اتواجد فيها بعدن لتساعدني في المجيء لهذا المكان وأنا سعيد أن اتعرف على إخوة اجلاء موجودين معنا في هذا المنتدى وسعيد أن اتحدث اليهم كاخ وأن أسمع منهم بكل صدق وصراحة ما يمكنني على الأقل أن اساهم فيه بالنصح أو بإيصاله إلى موقع القرار بقلب مفتوح وعقل مفتوح، ليس هناك أي حظر أو حدود معينة في أي نوع من الحوار بل السقف واسع في عملية الحوار القائم.. وعدن تشدني كثيراً، أنا لم أعرفها من قبل، عرفتها سنة ٩٠م عند اعلان الوحدة وفوجئت يومها، لم اكن اتوقع أن تكون بهذه الصورة حسبتها صنعاء أو تعز أو الحديدة لكنني وجدتها متميزة عن مناطق الجمهورية اليمنية وأرجو أن تظل متميزة دائماً بالرغم من أنني اتابع أو استمع إلى أن هناك أخطاء أو تجاوزات أو قفزاً على الواقع يتم أتقزز منه إلا أن عدن ستظل كما هي مرسومة في ذهني ولن تتغير على الاطلاق.

واضاف قائلاً: مايزيد من حزني أن السنوات الاخيرة وبالذات هذا العام كانت هناك طموحات أن تنتقل عدن نقلة كبيرة في موضوع الاستثمار والتشغيل، خاصة بعد مؤتمر الفرص الاستثمارية، كنا نسمع اشياء تسر وتعزز من آمالنا الكبار، وأعتقد أن ما جرى بعد ذلك سيعيق تلك الطموحات، لان اية اشكالية تعيق أي مستثمر، وعدم الاستقرار السياسي ايضا لا يسمح بخلق فرص وتشغيل مهما كانت سمعة هذه الدولة، ومهما كان الاطمئنان إليها كبيراً لأن المستثمر حريص أن يذهب إلى المكان الآمن.

كما أن هناك مشاريع تطرح في موضوع العمل السياسي ربما لعلكم تابعتم قبل إنعقاد المؤتمر العام السابع في عدن أن المؤتمر الشعبي العام تبني العديد من القرارات، ثم جاءت مبادرة أو ما يسمى بمشروع الاخوة في اللقاء المشترك ثم اتت البرامج الانتخابية للمؤتمر الشعبي العام لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح والأخ فيصل بن شملان لأحزاب اللقاء المشترك، فالمبادرة الاخيرة للرئيس علي عبدالله صالح تطرح هذا الموضوع وبالذات شكل النظام السياسي، وحرصنا على الاستقرار السياسي لهذا البلد لم يكن مبعثه أن احزاب اللقاء المشترك دعت إلى شكل نظام معين فلنأت بنظام آخر، ولم يكن مبعثه الرغبة كما يحاول البعض أن يفسرها بأن الرئيس علي عبدالله صالح يريد أن يطيل في أمد الحكم، دعونا اليوم نتعامل مع هذا الموضوع بعيداً عن العاطفة ونتساءل، والانظمة العربية ربما جميعها - الانظمة الجمهورية على الاقل - ميالة إلى نفس النظام القائم في بلادنا وهو النظام المختلط بين الرئاسي والبرلماني، ولم يتم أي اختبار أو تجربة لدى قدرة مثل هذه الانظمة على الصمود من غير المنطقي أن نقاس بدول سبقتنا بعشرات السنين، هناك دول مؤسسات كالتجربة الفرنسية، لكن دعونا نأخذ التجربة الفلسطينية كمثال، وهي شبيهة بنظام رئاسي برلمانيون إلى أين وصلت التجربة اللبنانية، نحن كنا في المؤتمر وبالذات الاكثر قرباً من الرئيس علي عبدالله صالح أو الصف الثاني، دائماً هذه في مخيلتنا ماذا بعد الرئيس علي عبدالله صالح؟ نستطيع أن نقول إن الرئيس يجيد لعبة التوازنات نستطيع أن نقول إن الرئيس ممكن أن يمر بمرحلته كاملة ولكن ماذا بعد؟ ماذا لو وضعتنا الظروف في يوم من الايام امام حكومة باغلبية برلمانية لحزب ورئيس منتخب من الشعب لحزب آخر، ثم كيف الجمع بين اثنين منتخبين من الشعب كل يمتلك برنامج وصلاحيات، رئيس الدولة منتخب من الشعب وله برنامج وملزم أمام الناخبين بتنفيذه، وحزب الاغلبية له برنامج وملزم أمام الناخبين بالتنفيذ.. اتفقا أو لم يتفقا، لان هذا الموضوع كل طرف سيتمترس باتجاه البرنامج الذي التزم به للناخبين أو سنصل إلى نفس المنطقة التي وصلت اليها (حماس) و(فتح)، نحن لا نريد غزة والضفة أن تتكرر، ولا بد هنا من مجال للبحث عن حلول منطقية وموضوعية بغض النظر عن الاشخاص أكان الرئيس موجوداً في السلطة أو بعد أن يكمل دورته الثانية التي لا تجيز له البقاء بعدها، بل لو أخذنا بمفهوم النظام البرلماني الحكومة البرلمانية كان بالامكان لو أن الرئيس لم يكن يساهم معنا في مثل هذا الحوار ويقتنع بأنه ماذا بعد الرئيس علي عبدالله صالح بالإمكان أن يقول حكومة برلمانية أنا في حل من حكاية الدورتين الرئاسيتين وسأتحول إلى رئيس حكومة، رئيس حزب، أمر عادي لا يقيد فيها أي قيد، لكن المهم البلد قبل أن نفكر من هو الرئيس ومن هي الحكومة، هل نأخذ نظام أو شكل النظام السياسي فقط، ام ان الظروف تقتضي أن نعيد هيكلة وظائف الدولة بشكل عام، لماذا قضية المركزية أو التقسيم أو التقليل أو التنزيل أو التطليع في المركزية؟ لأعيد هيكلة وظائف الدولة بحيث تخلق تنافساً في اطار كل محافظة بأن تنجز المهام التي تناسب طبيعة هذه المحافظة في مجال الاستثمار في مجال الخدمات، في مجال التنمية، في كل المجالات.. هذه محافظة سياحية وتلك محافظة زراعية لكل منها احتياجات ومتطلبات فيجب أن يعطى الخبز لخبازه وكل محافظة قادرة على أن تدير شؤون نفسها لأنه مستحيل أن نقول إن النظام المركزي هو الوحيد القادر على الحكم فيما ابناء هذه المناطق غير قادرين.

> **«المشترك» يقود محاولة انقلابية لتشكيل لجنة الانتخابات من الاحزاب**

لدينا تجربة للملك الحسن الثاني عندما سُئل مرة عن نظام المحليات وعن النظام البرلماني فقال: أن تكون هناك مئات الأعين تراقب خير من عين الملك.. أنا وحدي لا استطيع أن اراقب كل ما يدور في البلد، ولكن عندما يكون عندي برلمان تكون عندي نحو اربعمائة عين تراقب، وعندما تكون عندي محليات ستكون عندي آلاف الاعين تراقب وفعلاً تجربة صحيحة، انشأ قانون السلطة المحلية وجرت الانتخابات عام ٢٠٠١م وتعثر مفهوم التطبيق لهذا القانون بعض الشيء، لو اخذنا المادة الرابعة والمادة الرابعة عشرة من قانون السلطة المحلية الحالي سنجد فيه.. انا ساعيد قراءة نص المادة ١٤ بفقراتها الثلاث، الفقرة أ «تتحدد علاقة السلطة المركزية بالسلطة المحلية برسم السياسات» الفقرة ب «تقوم اجهزة السلطة المركزية في المحافظات بدور اجهزة السلطة المركزية من حيث الاشراف والتأهيل والرقابة على اجهزة السلطة المحلية في المديريات» الفقرة ج «تعتبر الاجهزة التنفيذية في الوحدات الادارية هي الجهاز التنفيذي والاداري والفني والمالي للمجالس المحلية»، المادة الرابعة اعطت للمجالس المحلية الاختصاص في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي صعب أن نأتي بعد مئات السنين لننتقل خلال ايام، كنا نعتقد يومها أن هناك نصاً في قانون السلطة المحلية يلزم بنقل كافة الاعتمادات الجارية والاستثمارية بعد اجراء الانتخابات المحلية، كنا نقول هذا النص متقدم بحيث أن هذه الوحدات ستكون مؤهلة في السنوات القادمة، ولكن كان هناك جدل اولا عن السلطة المحلية، وظللنا نتحاور مع اخواننا في الاصلاح إلى ٩٧م لأنهم كانوا يعتبرون أن قيام السلطة المحلية تمزيق لليمن، كان محرما مطلقا، شكلت لجنة برئاسة عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء يومها لإعداد قانون السلطة المحلية وما تمت، كان عنده مبدأ وقناعة راسخة بأنه كيف نوحد اليمن اليوم ونمزقها بالمحليات في اليوم الثاني ثم إن الممسكين بالسلطة ايضا لا نستطيع أن نقول إننا كلنامثاليون، البعض حتى الوزراء إلى اليوم يقول لك إذا طبقنا قانون السلطة المحلية ماذا يبقى لي أنا في الوزارة.. رسم السياسات كما هو نص القانون.

وقال الشيخ سلطان البركاني:العام الماضي في رمضان كان الرئيس واضحاً في كلمته بعدن بأن ننتقل إلى الحكومات المحلية وليس إلى الحكم المحلي كنا يومها نتمنى أن الاحزاب والمعارضة ستجد هذه فرصة كبيرة أن ننتقل إلى هذا المبدأ، ولكن مرت مرور الكرام ولم يتحدث عنها احد مع أن الشيء الطبيعي أن ننتقل إلى الحكومات المحلية وليس فيها ما يقلق، الشيء الطبيعي أن ننتقل إلى الحكم المحلي لانه لا يمكن أن نحافظ على سلطة مركزية بدون سلطة لا مركزية، دائماً الدول المركزية تنهي نفسها اصلاً وتحمل بذور الفناء بنفسها.

لا نغلب وقوع اخطاء على الأصل، دعونا نأخذ الأصل ونناقشه ونسهم فيه لأننا في المؤتمر أو في المعارضة لا نمتلك الحقيقة، الحقيقة من انتاجنا جميعا ودعونا نؤمن بأننا نملكها جميعاً ولنخطُ خطوة من هذا الطرف وخطوة من ذاك بحيث نلتقي في منتصف الطريق بعيداً عن التمترس أو عن القول بأن هذا ملكي وهذا حقي وهذا قلدني طالما أن مصلحة البلد تكمن في أن ما نطرحه جميعاً من افكار تؤدي إلى مصلحة اليمن، فلنلتق عليها ولنتحاور حولها، بدأنا الحوار مع الاخوة في المعارضة لو تذكرون في شهر مارس بدأت دعوة المؤتمر الشعبي العام وأعدنا وثيقة الثوابت والضمان وظللنا نتحاور عليها إلى شهر يونيو كيف نجري الآلية التي سنجري عليها الحوار، مع اننا في المؤتمر قدمنا الوثيقة مكتوبة، قدمنا مشروع تعديلات قانون السلطة المحلية، قدمنا مشروع مقترحات تعديل قانون الاحزاب، قدمنا مقترحات تعديل الجانب الدستوري في موضوع الغرفتين وجميعها جاهزة وإلى هذه اللحظة لم نستلم من الاخوة في المعارضة حرفاً واحداً من مقترحات إلا برسالة، إذا اتفقنا على النظام الانتخابي بعدها نتفق على الكل، وحددوا بأن نبدأ اولاً نتفق على ما هو النظام الانتخابي وبعدها سنتفق على النظام السياسي والنظام المحلي، ووضعوا العربة قبل الحصان ونحن قد اطلعنا اللجنة وأمامها الوثيقة وقلنا يا اخوان هناك تلازم بين قانون الانتخابات وقانون السلطة المحلية لمَ لا يدرس الموضوعان مع بعضهما، قالوا لا أولاً نتفق على شكل النظام الانتخابي ما هو ومن ثم ننتقل إلى الاشياء الأخرى.

وجاءت مبادرة الأخ الرئيس ربما الكثير لا يعلم لماذا انتفضت المعارضة على هذه المبادرة في اللحظات الاخيرة بعد أن كانوا قد أرسلوا اسماء المشاركين بالذات الناصري والاشتراكي واتحاد القوى الشعبية.. الاصلاح هم الوحيدون الذين لم يرسلوا اسم ممثلهم، كان عبدالوهاب الآنسي على تواصل مع الرئيس قبل اعلان المبادرة بأيام من سيحضر، كان معترضاً على حضور المجلس الوطني فطرح عليه الرئيس بأن المؤتمر يتحاور مع احزاب ممثلة في مجلس النواب، أما انا فرئيس دولة مهمتي أن اتحاور مع كافة القوى السياسية الموجودة في البلد، أحزاب مسجلة قانونا، اتفق بأن هذه الاحزاب هي التي ستشارك، ما هي المواضيع، اتفق بعد أن طرح عبدالوهاب الآنسي أن جلسة تتم بعد الظهر يتم فيها التصوير التلفزيوني وبالليل تناقش القضايا لانه لا يوجد متسع بعد العصر، وفي اللحظة الاخيرة ترسل بقية الاحزاب الاسماء والاصلاح لا.. عندنا انطباع أن الاصلاح يريد أن يبايع أول مرة وحده ثم يفاوض باسم اللقاء المشترك وإلا كيف أن المفاوض الرئيسي هو الذي تخلف، الذي دار اسبوع كامل من الحاضرين وما هي المواضيع وما الذي ستناقشه وعقد اجتماع بعد الظهر، واجتماع في الليل وثم يغيب.

واضاف: بغض النظر عن كل هذه القضايا كان البيان الصادر الذي يبرر الاعتذار، والذي يقول إن اللقاء المشترك قيّم الوضع في البلد وخطورته فقرر عدم المشاركة في هذه المبادرة.. أقول إن كل القضايا الاصل فيها أن يتحاور الناس حولها، الاصل أن نستمع إلى بعضنا ويحتمل هنا الخطأ ويحتمل الصواب، وبالحوار يصل الناس إلى الجوانب الايجابية بدل أن نظل نجري وراء الادعاءات، امامنا مشكلات نتعامل معها بواقعية، وعلى الاقل اذا كنا نتعب نحن اليوم لا نريد مستقبلاً مجهولاً لابنائنا، على الاقل أن نوفر هذا الشرط، أما أن نظل كما نحن اليوم دون الوصول إلى حلول فمعناه أن المستقبل المجهول سيظل قائماً وأن هذه الاحزاب بما فيها المؤتمر الشعبي العام لا اقول المعارضة فقط ستفقد وظيفتها أو الهدف الذي وجدت من اجله، لأنه إذا كان الحوار البيزنطي هو الاساس في عمل الاحزاب ستسقط بيزنطة وواأسفاه كما يقال.

عندنا مشكلات اقتصادية، عندنا مشكلات اجتماعية، عندنا مشكلات ثقافية، عندنا مشكلة في التعليم، عندنا مشكلة في المياه يجب أن نعترف بها وهي كيف نوفر هذه الجهود لنعالج تلك المشكلات بدلا من القفز عليها لانه - وربما كلكم متابعون- جاءت في بداية الامر مشروعات: المشروع المقدم من الاخوة في اللقاء المشترك بأن الاصلاح السياسي هو الاساس يعني كل الاصلاحات لا تتأتى بدون اصلاح سياسي، وبالرغم من خطأ هذه النظرية لم يغلق الباب، وإلا اليوم العالم قضيته قضية اقتصاد وليس عالماً يظل يتحدث عن العمل السياسي أحياء وأمواتاً وليلاً ونهاراً ونساكن الموتى، لماذا لا نفرغ كل هذه الطاقات في عمل الخير، فهل قيام اعتصام في منطقة معينة أو في منطقتين أو في ثلاث أو في اربع أو في خمس يحل المشكلات؟ لا يحلها على الاطلاق.

> **لانريد أن تصل اليمن إلى المنطقة التي وصلت إليها «حماس» و«فتح»**

الجانب الآخر نحن مقدمون على انتخابات ٢٠٠٩م فلنوفر الجهد، طيب يا أخي ماذا سيبقى معنا إذا عملنا اعتصامات من اليوم؟ وما هي الدعاية الانتخابية؟ لا نخلط بين برامجنا وبين الدعاية، عندنا انطباع انه ما دام امامنا ١٦ شهراً فلنتفق على كثير من القضايا تتم فيها تعديلات دستورية قانونية قبل أن تأتي الانتخابات لنكون فيها متفقين ماذا نريد واذا عرفنا من نحن سنعرف ماذا نريد.. بنفس الوقت لا نستطيع أن نتجاهل أنه برزت قضايا ومستجدات جديدة على الساحة، لا يمكن أن نقول سنأجلها، إلا أن نتفق كأحزاب نعمل معاً على التعاطي مع مختلف القضايا في وقت واحد، اليوم الهم الاقتصادي وغلاء الاسعار اخذ اكبر حيز من تفكير الناس في كثير من المحافظات قبل التفكير بالعمل السياسي، ولكن لا غنى للتفكير السياسي عن التفكير في الاقتصاد ولا غنى لأي منهما عن الآخر.

ربما هناك ايضا مستجدات أخرى انه ننتقل من الحديث عن العمل السياسي في اطار القانون والدستور، في اطار ما نحن متفقون عليه، دعاوى اليوم تطرح بشكل آخر، ننقلب على كل ما هو قائم، فهذه المشكلات تجعلنا كما قلت في البداية بدلا من القول في بيان الاخوة في اللقاء المشترك بأنه رفض لقاء مبادرة الرئيس بأنه قيمنا الاوضاع في البلد وخطورتها وقررنا عدم المشاركة، كان من باب أجدى مادمت قيمت الاوضاع وخطورتها عليك أن تشارك، لا أحد يقول انا قيمت الاوضاع ووجدتها خطيرة وقررت عدم المشاركة هنا، هل نعتبر ما يجري اليوم خلطاً لمجموعة اوراق للوصول إلى بغية معينة؟ أم نعتبر اننا جميعاً (مشتركاً ومؤتمراً) نلاحق ولسنا قادرين أن نلاحق ما يدور على الساحة اليوم فاصبحنا جميعاً ملاحقين؟ انا لم آت إلى هنا بذهنية أن مبادرة الاخ الرئيس هي التي يجب أن تكون، ولكن اقول إن هذه المبادرة فيها ايجابيات كثيرة وأنا مقتنع أن المستقبل - وقلت اننا لا نريد أن نصل إلى مستقبل مجهول- يجب أن نبدأه من هنا، وأنه يكفي لو اخذنا مبدأ الحكم المحلي في هذه المبادرة يكفي انه على الاقل نطمئن إلى مستقبل افضل ونشعر أن الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية قائمة ولن تكون عرضة للهزات، وأن مثل هذا الجانب يزيدها تعميقاً ورسوخاً ودعونا نرى الناس في إطار كل محافظة ماذا سيبدعون، دعونا نبتلع بؤر الفساد الذي لا نقول انه غير محسوس بل محسوس، قد يأتي التفكير في يوم من الايام أن أي حاكم واقولها من باب (قد) إذا كان التوجه نحو هذا الجانب في ظل معارضة لا تؤمن بالحقائق ولا على الاقل تعترف بالايجابيات تعيق، لكن أنا اعتقد أن الأفضل قيام حكم محلي كامل، قيام دولة مؤسسات، قيام قناعة كاملة لدى الناس بأنهم مشاركون في السلطة، من الصعب أن نتحدث عن حكومة تشترك فيها من كل محافظات الجمهورية وكل واحد يريد أن يكون وزيرا، دعونا نشارك بإدارة شؤون حياتنا من خلال المحليات، بالرغم انه ستظهر المشكلات في الجانب المالي، في هذا الجانب انا اقول أننا في تعز نتفاخر بأننا نحن المثقفون ونحن الذين نقدم الموارد ولو جئنا إلى موارد تعز فإنها لا تفي بموارد التربية والتعليم ولا تكفي لمرتبات المعلمين فقط البالغ عددهم ثمانية وثلاثين الف مدرس ومدرسة، في تعز يجب على الناس أن يبحثوا هذا الموضوع ويبحثوا مختلف القضايا لنصل إلى حلول بدلا من الحديث أن نتفق على النظام الانتخابي أولاً، تصوروا معي بأنه وقعنا قبل الانتخابات (جميع الاحزاب) بأن تشكل لجنة الانتخابات من القضاة انقلب عليها المشترك ويريد لجنة حزبية، بالأمس يلعن اللجان الحزبية وبأنها تكون من القضاة، اليوم لا، اتفاق المبادئ الذي وقعنا عليه بأن تكون لجنة من القضاة محل رفض كامل، وكانت الحكومة اقرت مشروع رفض وبأن علينا أن نتشاور عليه وأن تشكل من الاحزاب بالتساوي، من الاحزاب الممثلة الخمسة في مجلس النواب، طيب يا أخي إذا كانت هذه الاحزاب الخمسة اليوم في البرلمان فغداً غير موجودة في البرلمان فلماذا نسقط العملية؟ أنا اريد مؤسسات ويجب أن ندع اللجنة العليا للانتخابات تعمل وفق قانون ووفق عمل مؤسسي تكون من أي مكان كانت لا يشفع انتماؤها إلى احزاب بأنها مبرأة من الاخطاء..وكما قلت في بداية حديثي اريد أن استمع اليكم، نريد في المؤتمر الشعبي العام أن نكون على مقربة من الناس لاننا متهمون بأننا نستمع لتقارير الامن فقط ولا نستمع لآراء الناس، وأنا أقول إن هذا الكلام غير صحيح، نحن لسنا في ابراج عاجية، نحن نتابع مشكلات الناس ونستمع ونعلم في داخل المؤتمرأن هناك تياراً داخل المؤتمر ما زال منغلقا اكثر من اللقاء المشترك بمليون مرة، ما زال يعتقد انه مالك الارض ومن عليها، ليس المؤتمر مبرأ بأنه تنظيم وحزب يحمل كل القيم والمثالية، نحن نقبل أي شيء ايجابي، أية مبادرة يدور عليها حوار وإقناع وربما كثير من القضايا تظل مدار خلاف، لأن هناك ناساً لم يخرجوا من العقلية القديمة ولا هم مستعدون أن يؤمنوا بمبادئ الحرية.

مؤكداً في ختام حديثه ان مبادرة الأخ الرئيس لم تأت من فراغ بل من حرصه على قيام حكم محلي كامل وهو الحل الامثل، علي عبدالله صالح لا يريد أن يخلّف مشاكل، يريد اليوم حلها من خلال ما تبقى من فترة حكمه، هل ترون غير الحكم المحلي، غير الاستثمار، غير المشاركة الشعبية أي حلول؟ إذن لنعمل من أجل ذلك ومن اجل العمل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

أنا اريد أن استمع منكم بكل صراحة وصدق، ويظل هذا المنتدى دائما يتابع كل ايجابياته ومهما قيل عن هذا المنتدى فهو يعمل في السياق الطبيعي لأن الحرية هبة وهبها الله لعباده وليست منحة.

■ أمامنا ١٦ شهراً على الانتخابات البرلمانية ولابد ان نتفق على التعديلات الدستورية

ماجرى في عدن مؤخراً يعيق عملية الاستثمار